Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York

الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

سعادة الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
وزير الخارجية الموقر

يلقيها سعادة السفير/ ناصر بن عبد العزيز النصر
المندوب الدائم لدولة قطر

أمام

الدورة السابعة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ – نيويورك

(212) 486-9335 Fax. (212) 758-4952/308-5630/223-4285

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أشكركم كثيراً على إتاحتكم لي فرصة الحديث في هذا المحفل الجليل، واسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا شك لدينا من أنكم بما لديكم من خبرة وحنكة وما تتحلون به من صبر فائق ستضفون طابعاً مميزاً على إدارة أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

واسمحوا لي أن أتقدم من خلالكم بالتهنئة للدكتور/ هان سونغ سو، على رئاسته للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بمهارة واقتدار. كما أحيي السيد/ كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقود الأمانة العامة في أدق وأصعب المراحل التي تمر بها المنظمة وهي تواجه العديد من التحديات والضغوط والمواقف الخطيرة المهددة للأمن والسلم الدوليين.

السيد الرئيس،

ويشرفني ويسعدني هنا أن أتقدم إلى دولة تيمور الصديقة بالتهنئة على استقلالها وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة التي تمثل الأمل لكافة شعوب دول العالم التي كافحت لتنال حريتها.

كما لا يفوتني أن أرحب ترحيباً حاراً بانضمام دولة الاتحاد السويسري الصديقة عضواً كاملاً في منظومة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

لقد برزت خلال هذه الدورة على المسرح الدولي أحداث هامة منذ انعقاد الدورة الماضية وفي أعقاب الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي بنيويورك والذي أوجد تعقيدات غير مسبوقة في السياسة والعلاقات الدولية، وظلت التغيرات السياسية والاجتماعية تتسارع وتفرز كل يوم أنماطاً جديدة من الاتجاهات المتضاربة.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب فقد قامت دولة قطر بوصفها رئيساً لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع بالدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية بالدوحة في أكتوبر ٢٠٠١، أسفر عن إدانة واضحة لكل أعمال الإرهاب الدولي بما فيه إرهاب الدولة، وشدد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تعريف للإرهاب يتفق عليه دولياً، مع التفريق بين الإرهاب ومشروعية مقاومة العدوان الخارجي أو الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير.

السيد الرئيس،

لا يفوتني أن أسجل هنا، ومن هذا المنبر، قناعتنا التامة بميثاق الأمم المتحدة ودورها الأساسي الهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية والرفاهية للإنسان وحفظ كرامته.

وهنا، لابد من الإشارة وبصورة حازمة إلى ضرورة أن تتصف أعمال مجلس الأمن بالشفافية، والتخلي عن الانتقائية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق، ولا مناص من إعادة النظر في أمر العضوية الدائمة لمجلس الأمن حتى لا تمتع فئة قليلة من أعضائه بحق النقض الذي يمكن دولة واحدة من إبطال رأي الآخرين مجتمعين، في وقت تبشر فيه الأمم المتحدة بقيم الديمقراطية والمشاركة والعدل والمساواة.

السيد الرئيس،

إن طبيعة ممارسات هذه المنظمة يجب أن تكون حيادية صارمة وأن الإجراءات اللازمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين تطبق على الجميع دون استثناء أو معاملة تفضيلية. إننا نأبى أن تكون قرارات مجلس الأمن مزدوجة المعايير وانتقائية بالدرجة التي تسمح لإسرائيل بعدم تنفيذ أي من القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

إننا لن نرضى أن يقع شعب فلسطين والشعب العربي في مرتفعات الجولان السورية المحتلة وفي جنوب لبنان فريسة للاعتداءات الوحشية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي، في حين أن إسرائيل تنتهك قرارات الشرعية الدولية وترفض تنفيذ قراراتها بدون أن يتحرك مجلس الأمن أو أن تتحرك أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لتضع حداً لذلك.

إننا نرقب بإشفاق التردي الخطير للوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية،والتحدي السافر للمجتمع الدولي والأعراف والقوانين الدولية، بفرض الحصار على الرئيس عرفات والقيادات الشرعية والمنتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، والقيام باغتيال وخطف واعتقال الزعماء الفلسطينيين، وهدم المنازل فوق رؤوس سكانها من الفئات العرضة من النساء والشيوخ العجزة والأطفال، واستهداف أماكن العبادة، مما حدا بالغالبية العظمي من الدول، ومسؤولي المنظمات الدولية والإنسانية والصليب الأحمر الدولي أن تسجل استنكارها وإدانتها الدامغة لتلك المجازر والأعمال.

السيد الرئيس،

إن ما اقترفته القوات الإسرائيلية من مجزرة في جنين وفي غزه، يشكل أخطر انتهاك صارخ في العصر الحديث لأحكام القانون الإنساني الدولي، بل للقانون الدولي

نفسه واتفاقيات حقوق الإنسان، وعلى نحو خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المعنية بحقوق المدنيين، وممتلكاتهم وقت الحرب.

إن على إسرائيل إن أرادت الأمن أن تسعى إلى السلام، من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات مجلس الأمن خاصة القرارات رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وجميعها تقر الحق الكامل غير المنقوص للشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٧، وما تبقى من الأراضي اللبنانية.

السيد الرئيس،

من مستلزمات الحياة التي تليق بالإنسان صون حقوقه الأساسية، دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو العقيدة، أو الجنس، أو اللغة، أو الثروة، أو المنبت الاجتماعي. ونحن كأهل ديانة سماوية ملزمون دينياً بصون حقوق الإنسان وحمايتها، حقوقاً أصيلة للإنسان لأن لدينا، إضافة للمرجعية الوضعية، مرجعية إلهية، وأن كتابنا الكريم قد أوجب رعايتها. ونحن في دولة قطر، نرعاها فعلاً ونسهر على حمايتها، ونجعل من صونها معياراً لمدى تديننا وتقدمنا.

أن الكثير من الدول تتهم كثيراً من المنظمات التي تُعلنُ الاهتمام بحقوق الإنسان بالتحيز والانتقائية وازدواجية المعايير، وتركيزها على الحقوق السياسية والمدنية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذه الحقوق الأخيرة لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية والمدنية. بل إن تلك الحقوق، على أهميتها، قد تفقد مضمونها إذا غابت الحقوق الأخرى.

السيد الرئيس،

لقد قطعت دولة قطر شوطاً طويلاً نحو حماية حقوق الإنسان، وحكم القانون، ومبادئ الديمقراطية والشورى، وترسيخ أركان الحكم الرشيد. كما تم الانتهاء من إعداد دستور جديد للبلاد يوفر ويضمن الحريات العامة، وحرية الانتخابات البرلمانية، كما يعطي الدستور الجديد ولأول مرة للمرأة حقها الكامل في الانتخاب والتمثيل.

السيد الرئيس،

نحن في منطقة الشرق الأوسط يهمنا ويهددنا الخطر الماثل والواضح في ميزان القوى، إذ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية، وترفض الانضمام والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نهيب بجميع الدول المحبة للسلام بأن تطالب إسرائيل بالانضمام للمعاهدة، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

لقد برزت خلال المرحلة الحالية توجهات إيجابية في بعض القضايا الدولية. وبالنسبة للوضع في العراق فإننا نرحب بقبول العراق لعودة المفتشين الدوليين والتزامه المعلن بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة، ونؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ووحدة أراضيه، ونأمل أن يؤدي الحوار إلى حل شامل يتضمن تعليق الجزاءات التي تتسبب بمشاق كبيرة للشعب العراقي وإنهائها آخر المطاف.

ومثال آخر لما يجب أن تقوم به الأمم المتحدة من إحقاق الحق هو رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية كلياً إذ أن الجماهيرية الليبية قد أوفت بالتزاماتها جميعاً وقامت بتسليم المطلوبين.

السيد الرئيس،

ينعقد اجتماعنا هذا في ظروف يمر بها الوضع الاقتصادي في البلدان النامية بوضع خطير على تنمية شعوبها نتيجة لعوامل تتمثل في ثقل أعباء ديونها الخارجية، وتراجع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) لها، ووضع القيود أمام وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصولها على أسعار غير منصفة لسلعها الأساسية المصدرة.

إن الحالة الاقتصادية في القارة الأفريقية لا تزال حرجة رغم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية والمجتمع الدولي للتغلب على مشاكلها الإنمائية، فالأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً، وأعباء الديون الخارجية تتفاقم، وإن ما تم تحقيقه من تنمية يذهب لخدمة ديونها ولسد العجز المتأتي من التدفق العكسي للموارد. كما وأن أفريقيا هي أشد القارات تضرراً من جراء تفشي مرض فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز (HIV/AIDS).

السيد الرئيس،

إننا ندعم مجهودات الأمين العام ونثمن كثيراً مبادراته المطروحة بغرض إصلاح الأمم المتحدة. ويقودنا هذا إلى التأمل في برنامج الإصلاح الذي كان قد طرحه في عام ١٩٩٧، ووافقت عليه الجمعية العامة. لقد لاحظنا بقلق بالغ أن الثمار المؤملة من ذلك الإصلاح في حقل نشاطات الأمم المتحدة للتنمية، لم يتم جنيها كاملاً حتى

اليوم، بل إننا ظللنا نشهد تناقصاً مستمراً في التمويل أدى إلى استقطاع برامج التنمية وتخفيضها.

إننا نعتقد أن نشاطات الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تحظى بمكان الصدارة في عمليات الأمم المتحدة، حسب ما ورد في مبادئ الميثاق وأهدافه، لأنه بدون ذلك، يصعب استتباب الأمن والسلم.

السيد الرئيس،

لقد تطرق إعلان الألفية إلى مواضيع شتى تهدف إلى تحقيق النماء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وعني بصفة خاصة بالتنمية البشرية المستدامة التي هدفها الإنسان بصفته العنصر الحاسم في التنمية.

ومن أجل ذلك فقد كانت التنمية البشرية الموضوع الرئيسي للحوار رفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لهذا العام. إن الأهداف المرسومة في إعلان الألفية للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، والعزم على وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، ثم بداية تحقيق انحسار المرض بحلول عام ٢٠١٥، تحتاج كلها إلى تضافر الجهود وتوفر الإرادة السياسية وزيادة المساهمات الطوعية والتدفقات المالية للاستثمارات من المصادر المحلية والأجنبية وتحقيق الأهداف المرسومة في مؤتمر مونترى وأهمها تحقيق نسبة ٠,٧ بالمائة من دخل الدول الصناعية الغنية للمساعدات الرسمية للتنمية، الذي قطعته هذه الدول على نفسها في مؤتمرات سابقة آخرها مؤتمر مونترى. ولا بد هنا أن نشير إلى مؤتمر الدوحة والأهمية التي علقها المؤتمر على حرية التجارة وتحرير الاقتصاد، وتعزيز توسيع الهياكل الأساسية، وزيادة القدرة التنافسية للدول النامية وخاصة الدول الأفريقية، ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتنويع الاقتصادي، والتجارة الدولية

وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وكفالة تدفقات خارجية من الموارد، وتخفيف عبء الديون.

السيد الرئيس،

دأبت حكومة دولة قطر على معارضة فرض عقوبات انفرادية قسرية تتعدى الولاية الإقليمية لدولة ما على أية دولة ذات سيادة، وترى أن فرض عقوبات على دول أخرى بغية خدمة مصالح اقتصادية، أو تحقيق غايات سياسية يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في السيادة وحق تقرير المصير على نحو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ولذلك فإن دولة قطر تؤكد رفضها القاطع لكل المحاولات الرامية إلى تطبيق القوانين المحلية، عبر الحدود على مواطني وشركات دول أخرى بغرض إكراه هذه الدول على الامتثال لتدابير اقتصادية متخذة بصورة انفرادية وتتعدى الولاية القانونية للدول، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقوانين منظمة التجارة العالمية.

وشكراً السيد الرئيس،،،